

نبذة تاريخية

كانت اللجنة السباعية لمحافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية قد أوصت، عند اجتماعها في فبراير 1980، بأن يتولى صندوق النقد العربي مسؤولية إعداد تقرير سنوي موحد يتناول التطورات الاقتصادية في الوطن العربي بالتنسيق والتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة، بغية الحد من تعدد الجهود التي تبذل من جانب كل من المنظمات في إعداد مثل هذا التقرير، ولتوفير قاعدة موحدة من البيانات والمعلومات عن اقتصادات الوطن العربي، بحيث يوفر التقرير الموحد خلفية تمكن السادة وزراء المال والاقتصاد العرب ومحافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية خلال اجتماعاتهم الدورية، وغيرهم من المهتمين بالشؤون الاقتصادية العربية، من مناقشة أهم القضايا التي تواجه الوطن العربي، سواء فيما يتعلق بالعلاقات بين الأقطار العربية، أو فيما يتصل بالعلاقات بينها وبين دول العام الخارجي.

وقد صدر العدد الأول من التقرير الاقتصادي العربي الموحد في أغسطس 1980 وكان ذلك العدد ثمرة للتعاون بين صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. ثم انضمت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لهذا الجهد المشترك منذ العدد الثاني، كما انضمت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول منذ العدد الثالث.

وتأمل الجهات الأربع المشاركة في التقرير أن تكون قد وفقت في تحقيق الأهداف المرجوة منه، وعملت على توصيف الواقع الاقتصادي العربي بصورة علمية وموضوعية دقيقة وحيدة تامة، في إطار متماسك يعكس أهم أبعاد مسارات الاقتصادات العربية، وأن تكون بذلك قد قدمت ما يفيد ويعين المسؤولين والباحثين المهتمين بالشؤون الاقتصادية وتطورها في المنطقة العربية. كما تأمل أن يظل هذا الجهد موضع تطور مستمر، بفضل ما يثيره من تحليلات وتعليقات، وأن يصبح أحد محاور الارتكاز في متابعة تطورات الاقتصاد العربي، وعاملاً مساعداً في وضع السياسات الاقتصادية التي تحقق التنمية والاستقرار في أرجاء الوطن العربي، وتدعم مسيرة التعاون والعمل العربي المشترك.

والله من وراء القصد،،،

عبد العزيز التركي	جاسم المناعي	عبد اللطيف الحمد	عبد الرحمن السحيباني
الأمين العام	المدير العام	المدير العام	الأمين العام المساعد
منظمة الأقطار العربية	رئيس مجلس الإدارة	رئيس مجلس الإدارة	للشؤون الاقتصادية
المصدرة للبتترول	صندوق النقد	الصندوق العربي للإنماء	الأمانة العامة
(الأوابك)	العربي	الاقتصادي والاجتماعي	لجامعة الدول العربية

مقدمة

شهدت اقتصادات الدول العربية تطورات متلاحقة منذ صدور العدد الأول من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1980. وقد حرصت الجهات المشاركة في إعداده على أن يعكس التقرير، بصورة موضوعية وعلمية، أوضاع الاقتصادات العربية سواء من ناحية ما يتضمنه من بيانات وتحليلات أو من ناحية منهجية لتصنيف الدول العربية.

ولقد صنف التقرير الدول العربية، في العدين الأول والثاني منه، إلى أربع مجموعات، اشتملت عضوية المجموعة الأولى على الدول النفطية كثيفة السكان التي تميزت بقاعدة إنتاج متنوعة نسبياً، وضمت كلا من الجزائر والعراق. واشتملت عضوية المجموعة الثانية على الدول النفطية قليلة السكان التي تميزت بقاعدة إنتاجية متنوعة نسبياً، وضمت الإمارات والسعودية وقطر والكويت وليبيا. ولم تضم هذه المجموعة عُمان والبحرين نظراً لأن إنتاج كل منهما من النفط كان يقل عن نصف مليون برميل يومياً، وهو الحد الذي اعتبر فاصلاً لتصنيف الدول النفطية. واشتملت عضوية المجموعة الثالثة على الدول غير النفطية متوسطة النمو، وضمت الأردن والبحرين وتونس وسورية وعُمان ولبنان ومصر والمغرب. أما المجموعة الرابعة فاشتملت عضويتها على الدول غير النفطية الأقل نمواً، وضمت السودان والصومال وموريتانيا واليمن الشمالي واليمن الجنوبي.

ومنذ العدد الثالث، تبنى التقرير تصنيفاً آخرًا للدول العربية، حيث اتضح أنه بالرغم من الاعتبارات التي استند عليها التصنيف السابق، فإن الدول في المجموعتين الأولى والثانية، مضافاً إليها البحرين وعُمان من المجموعة الثالثة، متماثلة عند تحليل التطورات في اقتصاداتها في معظم فصول التقرير، وكذلك الحال بالنسبة للدول العربية المشمولة في المجموعتين الأخيرتين. ولذلك اعتمد التقرير منذ ذلك العدد التصنيف الذي تم بموجبه تقسيم الدول العربية إلى مجموعتين، هما مجموعة الدول النفطية ومجموعة الدول غير النفطية.

وفي الأعوام الأخيرة، أظهرت التطورات الاقتصادية في الدول العربية وجود حاجة إلى إعادة النظر مرة أخرى في تصنيفها. فمن ناحية، أصبح عدد من دول المجموعة الأولى يعاني من مصاعب اقتصادية مماثلة لتلك التي تواجهها دول المجموعة الثانية، كما أدى انخفاض أسعار النفط وتراجع عوائده إلى انحسار الفوائض لدى دول هذه المجموعة، وظهور الحاجة فيها إلى سياسات مالية تقييدية لاحتواء العجزات المالية التي ظهرت نتيجة لذلك. ومن ناحية أخرى، أخذ إنتاج النفط يتزايد في عدد من دول المجموعة الثانية إلى مستويات لا تقل في بعض الأحيان عن مستوى إنتاج بعض الدول في المجموعة الأولى. وحيث أن الاعتبارات التي تم الاستناد عليها في التصنيف الذي اعتمده التقرير في الأعداد الماضية باتت غير ممثلة لحقيقة الأوضاع الاقتصادية لهذه الدول من الناحية العلمية، فقد اتفقت الجهات المشاركة في إعداد التقرير على عدم تصنيف الدول إلى أي مجموعات ابتداءً من العدد السادس عشر، علماً بأنه قد يتم تصنيفها في أي فصل حسب الموضوع قيد الدراسة. ولذا فقد يجد القارئ أن بعض الفصول تصنف بعض الدول ضمن مجموعة أو أخرى وأن بعضها لا تصنفها، وأن التصنيف يختلف من فصل لآخر تبعاً لاختلاف مواضيع هذه الفصول. وسيستمر العمل في تحليل التطورات الاقتصادية في الدول العربية دون تصنيف مسبق لها حتى تظهر التجربة وجود الحاجة لذلك.

ويتضمن التقرير فصلاً جديداً عن البنية الأساسية يُعنى هذا العام بقطاعي الكهرباء والاتصالات. واستمراراً للنهج المتبع، فإن التقرير يتضمن فصلاً خاصاً حول محور التقرير، ومحور هذا العدد هو "القطاع المالي والمصرفي وتحديات المرحلة المقبلة"، وهو ما يتناوله الفصل الحادي عشر من هذا التقرير.

وأخيراً، فإنه وفي سبيل تسهيل عملية التحليل المقارن، يناقش التقرير التطورات الاقتصادية في الدول العربية بعد احتساب البيانات المتعلقة بها بالدولار حسب أسعار صرف العملات الوطنية المستقاة من البيانات التي توفرها الدول لأغراض التقرير. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه نظراً لتعرض أسعار صرف عملات عدد من الدول العربية لتقلبات كبيرة خلال العام، فإن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالدولار تختلف في هذه الدول عنها بالعملات الوطنية، وفي بعض الأحيان بصورة ملحوظة.

مؤشرات عامة عن الدول العربية خلال عام 1999

		المساحة
المساحة الكلية	1.4	مليار هكتار (14.2 مليون كم ²)
نسبتها إلى العالم	10.2	في المائة
		السكان
عدد السكان	273.0	مليون نسمة
نسبتهم إلى العالم	4.5	في المائة
العمالة العربية	98.0	مليون عامل
		الناتج المحلي الإجمالي
القيمة بالأسعار الجارية	621.8	مليار دولار
متوسط نصيب الفرد (بسر السوق)	2277.0	دولار
نسبة القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية	18.6	في المائة
نسبة القيمة المضافة للصناعات التحويلية	11.4	في المائة
		النفط
نسبة احتياطي النفط المؤكد إلى الاحتياطي العالمي	62.5	في المائة
نسبة احتياطي الغاز الطبيعي للعالم	22.4	في المائة
إنتاج النفط الخام	20.0	مليون برميل يومياً
نسبة إنتاج النفط الخام للعالم	27.7	في المائة
نسبة إنتاج الغاز الطبيعي للعالم	12.8	في المائة (1998)
		التجارة
الصادرات السلعية	162.9	مليار دولار
نسبة الصادرات إلى الصادرات العالمية	2.9	في المائة
الواردات السلعية	151.7	مليار دولار
نسبة الواردات إلى الواردات العالمية	2.6	في المائة
إجمالي الصادرات البيئية	14.2	مليار دولار
نسبة التجارة البيئية إلى إجمالي التجارة الخارجية	8.6	في المائة
		الاحتياطيات الدولية*
القيمة	84.2	مليار دولار
نسبة الاحتياطيات إلى الواردات (فوب)	61.6	في المائة
		الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة
القيمة	155.9	مليار دولار
قيمة خدمة الدين العام	11.9	مليار دولار
نسبة خدمة الدين إلى حصيلة الصادرات (سلع وخدمات)	17.1	في المائة
نسبة الدين إلى الناتج	58.0	في المائة

* باستثناء الذهب النقدي.

الرموز المستخدمة في التقرير

البيان غير متوفر أو لا ينطبق
القيمة أو النسبة تعادل الصفر	-
نسبة مئوية	(%)
جرام	ج
كيلو متر	كم
كيلو متر مربع	كم ²
كيلو جرام	كج/كجم
مليالتر (1000/1 لتر)	مل
مليمتر	مم
مليمتر مكعب	مم ³
متر مكعب	م ³
برميل نفط يومياً	ب/ي
برميل مكافئ نفط	ب م ن
برميل مكافئ نفط يومياً	ب م ن /ي
طن مكافئ نفط	ط م ن
وحدة حرارية بريطانية	و ح ب
منظمة الأقطار المصدرة للبترول	أوبك
منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول	أوابك

نظرة عامة على اقتصادات الدول العربية خلال عام 1999

يقدم التقرير الاقتصادي العربي موحد هذا العام نظرة عامة عن التطورات الاقتصادية التي شهدتها الدول العربية خلال عام 1999. ويبدأ باستعراض أداء الاقتصاد الدولي، ثم ينتقل إلى الاقتصادات العربية مبتدئاً بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ثم التطورات القطاعية الزراعية منها والصناعية، ويحتوي فصلاً جديداً عن البنية الأساسية يختص هذا العام بالكهرباء والاتصالات، ثم يتناول شؤون الطاقة والنفط. وبعد ذلك يستعرض التقرير التطورات المالية والنقدية والمصرفية وتطورات أسواق الأوراق المالية العربية، ويتناول التجارة الخارجية والبيئية، ثم ينتقل إلى موازين المدفوعات والدين العام الخارجي ونظم الصرف. وكمحور لهذا العام، يعالج التقرير موضوع القطاع المالي والمصرفي في الدول العربية وتحديات المرحلة المقبلة. ويقدم التقرير بعد ذلك عرضاً للوعن الإنمائي العربي، ثم يستعرض في فصل التعاون الاقتصادي سير العمل في تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قبل أن يختم فصوله بشرح أوضاع الاقتصاد الفلسطيني.

أداء الاقتصاد العالمي

تحسن أداء الاقتصاد العالمي خلال عام 1999 حيث ارتفع معدل نموه الحقيقي إلى 3.3 في المائة وذلك عقب الانخفاض الذي شهده خلال عام 1998 من جراء الأزمات المالية التي اجتاحت عدداً من الدول خلال الأعوام الثلاثة السابقة، والانخفاضات التي شهدتها أسعار السلع والمواد الأولية. وقد ساهم استمرار الأداء الجيد للاقتصاد الأمريكي، وعودة الانتعاش إلى اقتصادات دول جنوب وشرق آسيا، والتحسن النسبي في أسعار المواد الأولية والسلع في إنعاش اقتصادات المجموعات المختلفة من الدول التي تحسن أداؤها جميعاً خلال عام 1999 مقارنة بعام 1998.

ففي مجموعة الدول المتقدمة ارتفع معدل النمو من 2.4 في المائة خلال عام 1998 إلى 3.1 في المائة خلال عام 1999، على الرغم من أن أداء دول المجموعة فرادى كان متقارباً. ففي الوقت الذي ظل فيه النمو في الولايات المتحدة قوياً وعلى نفس مستواه في العام السابق البالغ نحو 4.2 في المائة، فقد تحسن أداء اليابان بصورة ملحوظة، حيث ارتفع معدل نموها من 2.5 في المائة في عام 1998 إلى 0.3 في المائة خلال عام 1999، في حين أظهر معدل نمو الاتحاد الأوروبي تراجعاً طفيفاً عما كان عليه في عام 1998. أما بالنسبة لمجموعة الدول المتقدمة الأخرى فقد ارتفع معدل النمو فيها بدرجة ملحوظة من 0.9 إلى 5.4 في المائة ما بين عامي 1998 و1999.

وفي مجموعة الدول النامية ارتفع معدل النمو من 3.2 في المائة في عام 1998 إلى 3.8 في المائة في عام 1999. ويعزى ذلك أساساً إلى تحسن أداء مجموعة الدول النامية في آسيا، حيث ارتفع معدل النمو فيها من 3.8 في المائة في عام

1998 إلى 6.0 في المائة في عام 1999، الأمر الذي ينم عن خروج هذه المنطقة من دائرة الأزمات المالية التي اجتاحت بعض دولها خلال السنوات القليلة الماضية. وفي المقابل، انخفض أداء المجموعات الإقليمية الأخرى ضمن مجموعة الدول النامية عن مستوياته في عام 1998، وكان الانخفاض ملحوظاً في مجموعة الدول النامية في الشرق الأوسط وأوروبا وفي مجموعة نصف الكرة الغربي.

أما مجموعة الدول المتحولة فقد حققت خلال عام 1999 أعلى معدلات نموها خلال عقد التسعينات، حيث نمت بنحو 2.4 في المائة مقارنة بمعدل نمو سالب كانت نسبته 0.7 خلال عام 1998. وقد كان للارتفاع الكبير في معدل نمو روسيا من نحو -4.5 في المائة خلال عام 1998 إلى نحو 3.2 في المائة في عام 1999، الأثر الأكبر في تحسن أداء هذه المجموعة من الدول.

وبالنسبة للتضخم، فعلى الرغم من ارتفاع معدله بالنسبة للدول الصناعية السبع الكبرى بسبب ارتفاع معدل التضخم في الولايات المتحدة وألمانيا وكندا، إلا أن أداء مجموعتي الدول المتقدمة والدول النامية قد تحسن بالمقارنة مع عام 1998، وكان التحسن ملحوظاً في حالة مجموعة الدول النامية. فقد انخفض معدل التضخم بالنسبة للدول المتقدمة من 1.5 إلى 1.4 في المائة بين عامي 1998 و1999، في حين انخفض معدل التضخم في الدول النامية بدرجة ملحوظة من 10.1 في المائة في عام 1998 إلى 6.5 في المائة في عام 1999. أما الدول المتحولة فقد تضاعف معدل التضخم فيها ليصل إلى 43.7 في المائة في عام 1999 بسبب ارتفاع معدل التضخم في روسيا.

وبالنسبة للتجارة الخارجية، فقد شهد حجم التجارة الخارجية في السلع والخدمات تطوراً طفيفاً، إذ انتقل معدل نموه من 4.2 في المائة عام 1998 إلى 4.6 في المائة عام 1999، إلا أن أداء مجموعتي الدول المتقدمة والنامية قد كان متبايناً. فقد نمت صادرات وواردات الدول المتقدمة بنسب فاقت مستويات نموها في عام 1998 في الوقت الذي انخفض معدل صادرات وواردات الدول النامية عن مستويات عام 1998. وتجدر الإشارة إلى أن الطلب في الولايات المتحدة قد استمر في لعب دور هام في تحريك التجارة العالمية خلال عام 1999. وبالنسبة لشروط التبادل التجاري، فقد انخفضت في الدول المتقدمة وارتفعت بنسبة عالية في الدول النامية. وتجدر الإشارة إلى أن التحسن في مجموعة الدول النامية قد شمل كل المجموعات الإقليمية فيها، عدا مجموعة آسيا التي تراجعت شروط تبادلها التجاري قليلاً عما كانت عليه في عام 1998.

وفيما يتعلق بعبء مديونية الدول النامية المقترضة فقد ارتفع قليلاً خلال عام 1999 مقارنة بمستوى مؤشرات عبء المديونية في عام 1998. إلا أن ذلك يعتبر تحسناً بالمقارنة مع الارتفاع الكبير في عبء مديونية غالبية الدول النامية في عام 1998 مقارنة بعام 1997.

الاقتصادات العربية

النمو الاقتصادي

انعكست الأوضاع الاقتصادية الدولية خلال عام 1999 على نمط النمو الاقتصادي في الدول العربية، حيث تشير التقديرات الأولية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ككل بالأسعار الجارية مقوّمًا بالدولار قد ارتفع من 587.6 مليار دولار في عام 1998 إلى 621.8 مليار دولار في عام 1999، أي بمعدل نمو قدره 5.8 في المائة مقارنة مع معدل نمو سالب بلغ 3.1 في المائة في عام 1998.

ويعزى التحسن في أداء الاقتصادات العربية خلال عام 1999، مقارنة بأداء العاميين السابقين، في جزء منه إلى الارتفاع الملحوظ في الأسعار العالمية للنفط الأمر الذي نتج عنه ارتفاع القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية بنحو 27.8 في المائة وارتفاع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية من 15.4 في المائة إلى نحو 18.6 في المائة. كما يعزى هذا التحسن في جزء آخر منه إلى النتائج الجيدة لسياسات التصحيح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي التي واطبت الدول العربية على تطبيقها خلال السنوات الماضية، وعلى وجه الخصوص سياسات الاستقرار الداخلي والخارجي والإصلاحات الهيكلية التي تستهدف إزالة التشوهات وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وتوزيع مصادر الدخل، وتحفيز القطاع الخاص للقيام بدور أكبر من النشاط الاقتصادي.

وبالنسبة للإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي تشير التقديرات الأولية إلى أن الاستهلاك الحكومي قد ارتفع بمعدل قدره 1.5 في المائة، إلا أن نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت عن مستواها في العام السابق لتبلغ 25.9 في المائة. أما الإنفاق الاستثماري، فقد سجل زيادة بنسبة 1.1 في المائة عن مستواه في عام 1998، إلا أن نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي قد اتجهت إلى الانخفاض عن مستواها في العام السابق لتبلغ 21.6 في المائة. ومن جهة أخرى أدت التطورات التي شهدتها التجارة الخارجية للدول العربية عام 1999 إلى زيادة حصة الصادرات من السلع والخدمات في هيكل الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي من 29.9 في المئة في عام 1998 إلى 32.7 في المائة خلال عام 1999، في حين انخفضت حصة الواردات من السلع والخدمات بدرجة طفيفة عن مستواها في عام 1998 وتحول الوضع في فجوة الموارد من عجز إلى فائض يعادل 1.5 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

وبالنسبة للتضخم، تشير البيانات التي توفرت عن الأسعار بأن معدل التضخم مقاساً بالتغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك قد انخفض بدرجة ملحوظة في معظم الدول العربية خلال عام 1999 مقارنة بالعام السابق.

التطورات الاجتماعية

وبالنسبة للأوضاع الاجتماعية، يقدر عدد سكان الوطن العربي في عام 1999 بنحو 273 مليون نسمة، ويعتبر معدل نموه البالغ 2.4 في المائة سنوياً من بين أعلى المعدلات في العالم، حيث يبلغ متوسط معدل نمو السكان في العالم 1.6 في المائة.

وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة في حجم السكان، فقد تمكنت الدول العربية من تحقيق إنجازات ملحوظة في بعض المجالات الاجتماعية، تتفاوت ما بين دولة وأخرى، وما بين الريف والحضر، استطاعت بها رفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة إلى 64 عاماً، (وفي بعض هذه الدول إلى 70 عاماً) بالمقارنة مع متوسط الدول المتقدمة البالغ 74 عاماً، والدول النامية 62 عاماً. كما استطاعت أيضاً في الوقت نفسه خفض معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة إلى ما دون 70 حالة وفاة في الألف، إضافة إلى تحسين المؤشرات الحيوية الأخرى كما في حالة الخدمات والرعاية الصحية، ونسبة السكان الذين تتوفر لهم مياه مأمونة، وخدمات صرف صحي لائقة.

وفي مجال التعليم تشير البيانات إلى أنه بالرغم من ارتفاع معدل الإنفاق على هذا القطاع في الدول العربية بالمقارنة مع بقية الأقاليم الرئيسية في العالم إلا أن التحسن في معدلات القراءة والكتابة ومعدلات القيد في مراحل التعليم المختلفة كان طفيفاً في معظم الدول العربية، ويعزى ذلك إلى كون الزيادة في هذه النسب تساوي تقريباً معدل النمو السكاني. وتشير البيانات إلى أن الفجوة في معدلات الأمية والقيد في مراحل التعليم المختلفة لازالت كبيرة بين الذكور والإناث وسكان الحضر والريف في غالبية الدول العربية. كما تبين المؤشرات استمرار ظاهرة تدني نوعية التعليم وعدم توافقه مع احتياجات سوق العمل وارتفاع نسب القيد في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية بالمقارنة مع مجالات العلوم والتكنولوجيا.

وتبلغ نسبة القوى العاملة لإجمالي السكان نحو 36 في المائة وهو أقل معدل بين المناطق الرئيسية في العالم، ويعزى انخفاضها إلى ضآلة نسبة مشاركة المرأة وارتفاع معدل النمو السكاني. ومع أن حجم القوى العاملة في ازدياد إلا أنه من المتوقع أن تستمر معدلات البطالة في مستوياتها المرتفعة والراجعة لعدة أسباب من أهمها الهجرة المتزايدة من المناطق الريفية إلى الحضرية وقصور الاستثمارات الجديدة عن توفير فرص عمل كافية لاستيعاب العمالة الجديدة الداخلة إلى سوق العمل.

ورغم التقدم الذي أحرزته غالبية الدول العربية في مجالات التنمية الاجتماعية خلال العقود السابقة، وتركيز بعض الدول العربية على برامج تعليمية ذات توجه تطبيقي وأكثر مواءمة مع احتياجات سوق العمل، إلا أن النهج المتبع في الوطن العربي يلزمه مزيد من التركيز على الاستثمار في البشر وفي تعليمهم وتدريبهم وتنمية مهاراتهم التقنية وتهيئة البيئة المناسبة لإطلاق طاقاتهم وقدراتهم الخلاقة، وبدون ذلك سوف تكون قدرة الاقتصادات العربية على التكيف مع التقانة الحديثة محدودة.

القطاع الزراعي

يحتل القطاع الزراعي أهمية متقدمة في العديد من الدول العربية، وتبلغ مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية حوالي 13 في المائة. وتحكم محدودية الموارد الطبيعية والظروف المناخية والبيئية آفاق التوسع في المساحات المحصولية وزيادة الإنتاج الزراعي.

وقد أدت الظروف المناخية غير المواتية خلال عام 1999، كإنخفاض معدلات سقوط الأمطار وانتشار الجفاف في معظم الدول العربية الرئيسية المنتجة للمحاصيل المطرية إلى تقلص المساحة المحصولية بنسبة 2.3 في المائة وبالتالي انخفاض الإنتاج الزراعي، حيث انخفض إنتاج القمح بنسبة 7.1 في المائة وإنتاج الشعير بنسبة 4.1 في المائة وإنتاج الذرة الشامية بنسبة 5.3 في المائة والبقول بنسبة 5.5 في المائة. وكذلك انخفض إنتاج المحاصيل السكرية بنسبة 2.9 في المائة والفواكه بنسبة 0.4 في المائة. وبالرغم من الإنخفاض الواضح لمعدلات الإنتاجية للمحاصيل الزراعية العربية بالمقارنة مع الدول النامية إلا أن هناك بعض المؤشرات الإيجابية التي ظهرت خلال عامي 1998، 1999 في معدلات الإنتاجية للمحاصيل الزراعية، إذ سجلت الإنتاجية لمجموعة الحبوب زيادة بنسبة 3.6 في المائة والدرنيات بنسبة 2.4 في المائة والبقول الزيتية بنسبة 16.3 في المائة والألياف بنسبة 5.6 في المائة. ولعل هذا التحسن يرجع إلى التوسع في استخدام تقنيات زراعة متكاملة كاستخدام البذور المحسنة ذات الإنتاجية العالية المقاومة للأمراض، بالإضافة إلى تطوير عمليات زراعة المحاصيل كتجهيز التربة ومكافحة الأمراض والتوسع في استخدام وسائل الري الحديثة والأسمدة الكيماوية.

وأظهرت التطورات في الإنتاج الحيواني عام 1999 زيادة بنسبة 2.9 في المائة، إذ سجل عدد الأبقار والجاموس زيادة بنسبة 2.5 في المائة وإنتاج اللحوم الحمراء زيادة بنسبة 4.2 في المائة واللحوم البيضاء زيادة بنسبة 2.6 في المائة والألبان زيادة بنسبة 3.2 في المائة. وتعود هذه التطورات الإيجابية إلى تحسين التراكيب الوراثية للأصناف المحلية والتوسع في استخدام التقنيات الحديثة في تربية الثروة الحيوانية والإنتاج والتصنيع.

وحقق الإنتاج السمكي في الدول العربية عام 1999 زيادة بنسبة 6.9 في المائة ليبلغ حوالي 2.6 مليون طن، ويمثل هذا الإنتاج حوالي 45 في المائة فقط من الإمكانيات الإنتاجية للدول العربية. مما يشير إلى بدائية أساليب الصيد وضعف البنية التحتية وقلة الاستثمارات الموجهة للقطاع ونقص الخبرات والكوادر الفنية المتخصصة.

من جانب آخر ارتفعت قيمة العجز في الميزان التجاري الزراعي للدول العربية عام 1998 نظراً لتراجع نسبة تغطية الصادرات الزراعية إلى الواردات الزراعية من حوالي 26.9 في المائة إلى 23.7 في المائة. ونتيجة لذلك فقد ارتفعت قيمة السلع المستوردة من الحبوب والزيوت النباتية والفواكه واللحوم والألبان بينما انخفضت قيمة السلع المستوردة من السكر والبقول الزيتية.

ولقد أسهمت كل هذه التطورات في زيادة قيمة الفجوة الغذائية بنسبة 3.2 في المائة خلال عام 1998. وقد شملت الحبوب والبقوليات والزيوت والشحوم والفواكه واللحوم والبيض، وقد مثل العجز في الحبوب حوالي 48 في المائة من قيمة الفجوة، كما أن الدول العربية لا زالت تواجه عجزاً في السلع الغذائية الرئيسية باستثناء الأسماك والفواكه والخضار تقريباً. وبلغت قيمة العجز حوالي 13 مليار دولار في عام 1998.

ولعل تطبيق بعض الدول العربية لسياسات الخصخصة وتحرير أسعار منتجات القطاع الزراعي وتقليل دور الدولة في الإنتاج والتسويق ودعم مؤسسات البحث العلمي من شأنه أن يسهم في رفع الطاقة الإنتاجية للقطاع وزيادة معدل الإنتاجية الزراعية، وبالتالي تحقيق الحد الأدنى لمتطلبات الأمن الغذائي ورفع المستوى المعيشي للعاملين في القطاع.

إن بإمكان الدول العربية تسخير العلم والتقانة في المجال الزراعي واستخدام الأدوات الحديثة وابتكار الأساليب العلمية المختلفة لتطوير الإنتاج وتحقيق معدلات عالية في الإنتاجية من خلال الهندسة الوراثية والتقانة الحيوية والكيمياء، وكذلك تخصيص الموارد اللازمة لذلك وتنسيق البحوث وربطها بصفة فعالة بمجالات التعليم والإرشاد والتدريب الزراعي.

القطاع الصناعي

تحسن أداء القطاع الصناعي بصورة واضحة خلال عام 1999 إذ بلغ معدل نموه نحو 18.0 في المائة وارتفعت القيمة المضافة لتصل إلى نحو 186.5 مليار دولار. ونجم عن هذا التحسن ارتفاع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 3.1 نقطة مئوية لتبلغ 30.0 في المائة. ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة أسعار النفط خلال العام، الأمر الذي أدى بدوره إلى زيادة القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية بنحو 27.8 في المائة عن العام السابق.

أما الصناعات التحويلية فقد سجلت نمواً بلغ 4.7 في المائة، وهو يقارب 3 أضعاف معدل النمو في العام السابق. وقد تميزت الصناعات التحويلية بالنمو المتواصل، حتى ولو بمعدلات ضعيفة أحياناً على عكس الصناعات الاستخراجية التي اتسمت بالتذبذب الحاد بين النمو العالي والانخفاض الشديد. وبالتالي فإن التغير الشديد في أسعار النفط يؤثر سلباً وإيجاباً على كامل القطاع الصناعي بنفس معدلات التذبذب تقريباً.

وساهمت الصناعة الاستخراجية بما يعادل 62.1 في المائة من القيمة المضافة في القطاع الصناعي، أما الصناعة التحويلية فساهمت بنحو 37.9 في المائة عام 1999. وتتوزع القيمة المضافة في الصناعة الاستخراجية بين النفط والغاز بنسبة 82 في المائة، والخامات المعدنية وغير المعدنية بنسبة 18 في المائة. ومن جهة أخرى أصبحت الصناعات البتروكيمياوية والمشتقات البترولية تساهم بحصة متزايدة بلغت نحو 25 في المائة عام 1999 من قيمة الصناعات التحويلية في حين أن مساهمة الصناعات التقليدية مثل الصناعات النسيجية والغذائية قد تراجعت أو ثبتت عند 14 في المائة و21 في المائة على التوالي.

وتشير التقديرات إلى أن إنتاجية العامل الصناعي قد تحسنت، بعض الشيء. ويعود هذا إلى أن العمالة الصناعية في القطاع لم تنمو خلال العامين السابقين، وبالتالي فإن الزيادة في القيمة المضافة مردها زيادة إنتاجية العامل نفسه. وعلى أية حال، فإن متوسط الإنتاجية للعامل الصناعي في الدول العربية، المقدر بحوالي 9 آلاف دولار، لا زال متدنياً ويعادل ثلث ما هو عليه الحال في كوريا الجنوبية، ونحو سدس الإنتاجية في كل من الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا.

وقد حظيت صناعة الأسمنت باستثمارات ضخمة في السبعينات والثمانينات مما رفع الطاقة الإنتاجية إلى نحو 100 مليون طن من الأسمنت عام 1999، إلا أنه نتيجة لتراجع النشاطات الإنشائية بشدة خلال السنوات الأخيرة فإن نسبة استغلال طاقة صناعة الأسمنت تراجعت إلى 47 في المائة فقط، خاصة وأن عدداً كبيراً من مصانع الأسمنت تعتبر ذات تقنية قديمة. وفي المقابل فإن صناعة البتروكيماويات قد حصلت على استثمارات كبيرة قدرت بحوالي 14 مليار دولار ساهمت في إنشاء 134 مشروعاً ذا تقنية متقدمة. وتعتبر نسب الاستغلال والتسويق في هذه الصناعة عالية، ولا تزال تجذب المزيد من الاستثمارات الجديدة في هذا القطاع الواعد.

ومن الصناعات التي تتوفر للدول العربية فيها مزايا تنافسية هي صناعة الأسمدة، التي بلغ الاكتفاء الذاتي فيها نحو 200 في المائة عام 1999. فالدول العربية منتج رئيسي للأسمدة الفوسفاتية وخاماتها، كما أن الأسمدة النيتروجينية القائمة على الغاز الطبيعي تشكل نسبة هامة من الإنتاج العربي وخاصة في الدول العربية النفطية. ومن جهة أخرى، فإن صناعة الحديد والصلب قد بدأت تمثل خياراً صناعياً وتقنياً مهماً في عدد من الدول العربية، ففي الوقت الذي بلغت فيه الاحتياجات الاستهلاكية نحو 18 مليون طن من منتجات الحديد والصلب عام 1998 فإن الإنتاج العربي قد غطى نحو 60 في المائة من تلك الاحتياجات في ذلك العام. يضاف إلى ذلك، تزايد أعداد مصانع الحديد والصلب الكبيرة ذات التقنية المتقدمة في السنوات الأخيرة وخاصة في كل من مصر والسعودية وليبيا والبحرين وهو مؤشر يدل على بداية تشكيل قاعدة صناعية متقدمة.

البنية الأساسية

حققت الدول العربية خلال العقدين الماضيين إنجازات مهمة في قطاعي الكهرباء والاتصالات اللذان يشكلان، ضمن قطاعات البنية الأساسية الأخرى، ركيزتين هامتين للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ففي قطاع الكهرباء ارتفع الحمل الأقصى، خلال عقد التسعينات، بنسبة زيادة سنوية مقدارها 4.1 في المائة، وأن استهلاك الطاقة الكهربائية، خلال نفس الفترة، ارتفع بنسبة 5.8 في المائة سنوياً. ولمقابلة هذه الزيادة فقد قامت الدول العربية بإضافة قدرات توليد جديدة بقدرة 22 ج.و. ليرتفع بذلك إجمالي قدرات التوليد المركبة في العالم العربي من 74 ج.و. في عام 1990 إلى حوالي 96 ج.و. في عام 1999. وقد تركزت أغلب هذه القدرات الجديدة في السعودية ومصر وسورية ولبنان والإمارات والمغرب وتونس.

وإدراكاً من الدول العربية لفوائد الربط الكهربائي التي من بينها إتاحة الاستعانة بقدرات التوليد الفائضة في بلد ما كاحتياطي لبلد آخر، فقد شهد عقد التسعينات استكمال عدد من مشاريع الربط الكهربائي وتقدم العمل في البعض الآخر، إذ تم خلال النصف الثاني من التسعينات ربط مصر بالأردن وليبيا، وربط سورية بالأردن، وربط المغرب بأسبانيا. وجاري الآن ربط سورية بتركيا ولبنان وربط ليبيا بتونس. كما شهد عام 1999 توقيع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست على تكوين شركة مستقلة تكون مسؤولة عن تنفيذ وتشغيل مشروع ربط شبكات الكهرباء في هذه الدول.

ورغم الإنجازات التي أمكن إحرازها في قطاع الكهرباء، فقد شهد القطاع خلال فترة التسعينات عدداً من المشاكل الأساسية من أهمها عدم مواكبة تعرفه البيع لتكلفة الإنتاج، وارتفاع الفاقد الفني في الشبكات. وقد أدى ارتفاع تكلفة الإنتاج والنقل والتوزيع، مع عدم رفع أسعار الكهرباء، إلى تكبد مؤسسات الكهرباء في الدول العربية لخسائر مالية كبيرة.

وتعتبر مشروعات الطاقة الكهربائية وخاصة محطات توليد الكهرباء من المشروعات التي يتطلب إنشاؤها استثمارات ضخمة، ويعتبر تدبير التمويل اللازم لها أحد التحديات الكبرى التي تواجه معظم الدول العربية. وانطلاقاً من هدف تخفيف العبء عن كاهل الحكومة، فقد تضمنت استراتيجية تطوير قطاع الكهرباء في عدد من الدول العربية إتاحة فرص الاستثمار للقطاع الخاص.

أما قطاع الاتصالات، فقد حققت الدول العربية تقدماً ملموساً في تطويره خلال عقد التسعينات حيث تم إضافة حوالي 12 مليون خط ثابت وحوالي 4 مليون خط نقال وحوالي 115 ألف هاتف عمومي، وبذلك تم رفع متوسط الكثافة الهاتفية، للشبكة الثابتة من حوالي 3.5 خط لكل 100 مواطن في عام 1990 إلى حوالي 7.1 خط لكل 100 مواطن في عام 1999. كذلك تم تحويل عدد كبير من الخطوط القائمة من النظام التماثلي إلى النظام الرقمي.

وللاستفادة من التقنيات الحديثة في وسائل الاتصالات والمتمثلة في كابلات الألياف الضوئية البحرية، فقد قام عدد كبير من مؤسسات الاتصالات في الدول العربية بالاشتراك في خدمات الكيبلين "سيمويه 3" و "فلاج"، وكل منهما يربط جنوب شرق آسيا بأوروبا عبر البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط، كما تدرس مؤسسات الاتصالات أيضاً الاشتراك في خدمات الكيبلين الضوئيين البحريين "أفريكا وان" و "أكسوجين" اللذان يمثلان أحدث مشروعين للاتصالات في المنطقة العربية.

وعلى الرغم من التقدم الذي تم تحقيقه في قطاع الاتصالات فما زال هناك حوالي 7 مليون طلب على قائمة الانتظار للحصول على خط هاتفي، وما زالت الاستثمارات في القطاع قليلة مقارنة بالاستثمارات في الدول الصناعية، وهو ما ينعكس أساساً على مستوى الخدمة. كما أنه من المتوقع أن تواجه مؤسسات الاتصالات في الدول العربية تحديات كبيرة ناجمة عن انخفاض الإيرادات نتيجة لتغير النظم المحاسبية المعمول بها حالياً بعد تطبيق توصيات منظمات التجارة العالمية.

ونظراً للدور الحيوي الذي يلعبه قطاع الاتصالات، فقد اتجهت معظم الدول العربية في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي الشاملة التي تطبقها وفي ضوء التوجهات الدولية لتحرير تجارة الخدمات، إلى اتخاذ الخطوات والإجراءات لإصلاح هذا القطاع وتحريكه وفتح المشاركة فيه أمام القطاع الخاص المحلي والأجنبي. الأمر الذي سوف يسهم في تفعيل المنافسة ويرفع من جودة الخدمات وتنافسية الأسعار، بالإضافة إلى التطبيق السريع للتقانات المتطورة.

التطورات في مجال النفط والطاقة

لقد كان الانتقال من حالة الفائض إلى حالة التوازن من أهم المعالم الأساسية للسوق النفطية العالمية في عام 1999 والتي تأثرت بثلاثة عوامل رئيسية، وهي اتفاق الدول النفطية على تخفيض الإنتاج، وارتفاع الطلب العالمي على النفط، وتراجع المخزونات النفطية.

واتخذ الطلب العالمي على النفط في عام 1999 مساراً مغايراً لما كان عليه الوضع في عام 1998، إذ استعاد الطلب انتعاشه محققاً زيادة قدرها 1.0 مليون ب/ي في عام 1999 مقابل 0.6 مليون ب/ي في عام 1998، ويعزى الانتعاش في الطلب العالمي على النفط في عام 1999 إلى التحسن في النمو الاقتصادي العالمي وخاصة في الدول الآسيوية.

ويلاحظ أن الزيادة التي حصلت في الطلب على النفط في الدول الصناعية جاءت من الولايات المتحدة. ومن الدول النامية التي تلعب دوراً بارزاً في التأثير على السوق النفطية العالمية بسبب التوسع في بنيتها الاقتصادية. في حين ظل الطلب ثابتاً في كل من أوروبا الغربية والدول الصناعية في منطقة المحيط الهادي. أما الدول المتحولة، فقد واصل فيها الطلب على النفط تراجعاً في عام 1999 بدرجة أشد من الانخفاضات التي حصلت في السنتين السابقتين.

وقد وصلت أسعار النفط إلى ذروتها في شهر ديسمبر/كانون الأول 1999 حيث بلغ متوسط سعر سلة خامات أوبك 24.8 دولار للبرميل، ويعتبر ذلك أعلى مستوى وصلت إليه أسعار النفط منذ عام 1990. وانعكست الزيادات المتواصلة في أسعار النفط على المعدل السنوي لسعر سلة خامات أوبك الذي بلغ 17.5 دولار للبرميل في عام 1999 مقابل 12.3 دولار في عام 1998.

وعلى الرغم من أن إنتاج الدول العربية من النفط الخام قد انخفض من 20.6 مليون ب/ي في عام 1998 إلى 20.0 مليون ب/ي في عام 1999، إلا أن ارتفاع أسعار النفط العالمية أدى إلى ازدياد قيمة الصادرات النفطية للدول العربية من حوالي 82.1 مليار دولار في عام 1998 إلى حوالي 112.8 مليار دولار في عام 1999، أي بزيادة قدرها حوالي 30.7 مليار دولار. مما كان له انعكاسات إيجابية على مجمل الأنشطة الاقتصادية خلال العام.

وارتفع استهلاك الطاقة في الدول العربية في عام 1999 بمعدل 2.8 في المائة إذ بلغ حوالي 6.3 مليون برميل مكافئ نفط يومياً (ب م ن/ي) بالمقارنة مع حوالي 6.1 مليون ب م ن/ي في عام 1998. ولم يطرأ تحسن كبير على معدل استهلاك

الفرد من الطاقة في الدول العربية ككل خلال الفترة 1995-1999، إذ ارتفع هذا المعدل من حوالي 7.9 برميل مكافئ نفط (ب م ن) في عام 1995 إلى حوالي 8.3 ب م ن في عام 1999.

واتسمت أنماط استهلاك الطاقة في الدول العربية بالاستقرار خلال الفترة 1995-1999، إذ ما يزال النفط يغطي حوالي 56 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة، بينما يغطي الغاز الطبيعي حوالي 40 في المائة. ولم يحصل تحسن في مساهمة كل من الطاقة الكهرومائية والفحم حيث حافظا معاً على نسبتتهما البالغة حوالي 4 في المائة. وازداد استهلاك المنتجات النفطية في الدول العربية بمعدل 2.9 في المائة في عام 1999، كما ازداد استهلاك الغاز الطبيعي بمعدل 2.7 في المائة.

التطورات المالية

واصلت الدول العربية خلال عام 1999 جهودها، التي بدأتها منذ عدة سنوات، لتصويب الاختلالات في أوضاعها المالية، وتقليل العجزات في موازنتها العامة، واستكمال الإصلاحات الهيكلية في جانبي الإيرادات والنفقات وذلك بهدف خلق بيئة اقتصادية أكثر استقراراً لتحقيق النمو المستدام. وقد تضمن ذلك مواصلة العمل في إصلاح النظم الضريبية وتوسيع قاعدتها، وإيجاد الحوافز المشجعة لزيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي. كما تضمن كذلك مواصلة الإصلاحات في هيكل النفقات الحكومية بهدف ترشيد الإنفاق العام وزيادة كفاءة تخصيص الموارد.

وفي هذا الإطار، تمكنت الدول العربية من تحقيق بعض النتائج الإيجابية خلال عام 1999 إذ تشير التقديرات الأولية للميزانيات الحكومية في الدول العربية إلى تحسن المؤشرات الكلية للأداء المالي بصورة عامة خلال عام 1999. فقد انخفضت العجزات المالية للميزانيات المجمعة كقيمة مطلقة وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تظهر البيانات الأولية انخفاض العجز المالي ليصل إلى قرابة 31.0 مليار دولار بالمقارنة مع 31.1 مليار دولار في العام السابق. كما تظهر التقديرات أن نسبة هذا العجز إلى الناتج المحلي قد انخفضت بنحو نصف نقطة مئوية مقارنة بمعدلها المحقق خلال عام 1998 لتبلغ 5.7 في المائة خلال هذا العام.

ومن جهة أخرى، تشير التقديرات إلى انخفاض الفوائض الجارية بالنسبة للدول العربية ككل بحوالي 2.5 مليار دولار لتصل إلى 4.0 مليار دولار خلال هذا العام، وانخفضت تبعاً لذلك نسبتها إلى الناتج المحلي لتبلغ نحو 0.7 في المائة عام 1999.

وقد ساعدت عودة النمو في الإيرادات النفطية وكذلك الارتفاعات التدريجية المتواصلة في الإيرادات الأخرى على تعزيز الإيرادات العامة، حيث تشير البيانات الأولية إلى أن إجمالي الإيرادات ارتفع في الدول العربية خلال هذا العام بنحو 1.1 في المائة ليصل إلى قرابة 147.8 مليار دولار. ونظراً للارتفاع في معدل نمو الناتج المحلي خلال العام، فإن نسبة

الإيرادات إلى الناتج المحلي قد انخفضت بأكثر من نقطة مئوية مقارنة بمستواها المحقق خلال العام السابق لتبلغ 27.4 في المائة.

في المقابل، وفي ضوء استمرار النمو البطيء في النفقات الجارية وبصورة أكثر في أوجه الإنفاق غير المنتج، تشير التقديرات إلى تباطؤ معدل نمو إجمالي النفقات العامة بالنسبة للدول العربية مجتمعة خلال عام 1999 إذ ارتفعت بأقل من واحد في المائة لتصل إلى 178.8 مليار دولار. وسجلت نسبة هذه النفقات إلى الناتج المحلي انخفاضاً يقدر بنحو نقطتين مئويتين مقارنة بمستواها المحقق خلال العام السابق لتبلغ نحو 33.1 في المائة. وهو الانخفاض الأعلى الذي سجلته هذه المساهمة منذ بداية العقد، رغم التطورات المواتية في أسعار النفط خلال العام.

وفيما يتعلق بالمدىونية العامة الداخلية، فإن التقديرات تشير إلى أن إجمالي الدين العام الداخلي ارتفع في الدول العربية خلال عام 1999 بنحو 3.4 في المائة ليصل إلى حوالي 218.5 مليار دولار إلا أن نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت بأكثر من نقطة مئوية مقارنة بمستواها المحقق خلال العام السابق لتبلغ 40.6 في المائة.

التطورات النقدية والمصرفية وأسواق الأوراق المالية

في مجال التطورات النقدية، واصلت السلطات النقدية في الدول العربية خلال عام 1999، اتباع سياسات نقدية تهدف إلى تحقيق الاستقرار النقدي واستقرار الأسعار وسعر الصرف، وتنظيم مستويات السيولة بما يتلاءم مع متطلبات حركة النشاط الاقتصادي، وتوفير التمويل اللازم للأنشطة الإنتاجية والاستثمارية لمختلف القطاعات في الاقتصاد وبخاصة القطاع الخاص. ولزيادة فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الأهداف المرجوة منها، اتجهت الدول العربية إلى تطبيق تلك السياسة في إطار اتسم بالتوجه نحو الاعتماد على الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية بغية إعطاء دور أكبر لعوامل السوق، وتعزيز المنافسة بين المصارف، وزيادة كفاءة وسرعة انتقال تأثيرات السياسة النقدية.

وقد أظهرت التطورات أن معدل نمو السيولة المحلية في الدول العربية ككل قد ارتفع خلال عام 1999 ليلعب نحو 9.3 في المائة مقارنة بمعدل قدره 7.7 في المائة في عام 1998، أما بالنسبة للدول العربية فرادى، فقد تباينت معدلات نمو السيولة المحلية فيها خلال عام 1999، ففي حين كانت معدلات نموها أعلى بدرجات متفاوتة عن العام السابق في مجموعة ضمت كل من الأردن والإمارات وتونس والسعودية وسورية وعمان وليبيا والكويت ومصر وقطر والمغرب واليمن كانت تلك المعدلات أقل من مثيلاتها في العام السابق في كل من البحرين والجزائر والسودان وجيبوتي ولبنان وموريتانيا.

وفي ظل السياسات الرامية إلى تقليص العجز في الميزانيات الحكومية وتوجيه تمويله نحو شروط السوق، فقد انحسر دور الائتمان الحكومي كمصدر للتوسع في السيولة المحلية بل وكان له خلال عام 1999 أثر انكماشى على السيولة المحلية بالنسبة لمجموع الدول العربية. وقد سمح ذلك بتوفير التمويل اللازم للأنشطة الإنتاجية للقطاع الخاص في إطار التوجهات الرامية لزيادة مشاركة هذا القطاع في النشاط الاقتصادي.

وقد عززت السياسات التي طبقتها الدول العربية في مجال تحرير أسعار الفائدة وزيادة المنافسة بين المصارف من دور الجهاز المصرفي في تعبئة المدخرات حيث وصل نصيب شبه النقود في السيولة المحلية خلال عام 1999 اتجاهه التصاعدي الذي بدأ منذ مطلع التسعينات.

وفي المجال المصرفي تشير البيانات المجمعة لميزانيات المصارف التجارية العربية، بوجه عام، إلى تباطؤ نسبي في النشاط المصرفي في الدول العربية خلال عام 1999. مقارنة مع الأعوام القليلة السابقة، مع تفاوت الأمر بين المصارف العربية. وقد أظهرت البيانات المجمعة للمصارف أن معدلات النمو في الموجودات والودائع والإقراض والربحية. كانت أدنى من المعدلات المماثلة المحققة خلال السنوات القليلة الماضية. وأقل في كثير من الحالات من معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي. ويعزى هذا التباطؤ النسبي في النشاط المصرفي إلى عدة عوامل من بينها تراجع النشاط الاقتصادي خلال العام السابق في عدد من الدول العربية، وكذلك الحاجة إلى تدعيم مخصصات الديون لعدد من المصارف العربية.

ومن ناحية أخرى، واصلت المصارف العربية جهودها لتطوير وتوسيع أنشطتها وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بإدخال التقنيات الحديثة، والتوسع في تمويل المشروعات الكبيرة بالإضافة إلى تواصل مساعي وعمليات الدمج والحيارة المصرفية. فقد شهد القطاع المصرفي العربي خمس حالات دمج خلال العام. كما تزايد عدد المصارف العربية التي باشرت في تقديم خدمات الصيرفة عبر شبكة الإنترنت. كذلك عززت المصارف العربية حضورها في تمويل مشروعات الطاقة مستفيدة من التعاون مع المؤسسات المالية والمصرفية الدولية التي وسعت من حضورها الإقراضي في السوق المصرفي العربي. ومع ذلك، فإن التقدم المحقق على صعيد إدخال التقنيات، وتوسيع الأنشطة والخدمات وعمليات الدمج، ما زال أقل من طموحات المصارف والسلطات النقدية العربية في ضوء الحاجة إلى تكثيف جهود النهوض بالعمل المصرفي وتعزيز القدرة التنافسية للقطاع المصرفي العربي.

وبالنسبة لأسواق الأوراق المالية، ففي ظل التطورات التي يشهدها النظام المالي العالمي وتحديداً أسواق الأوراق المالية، تسعى الدول العربية إلى تطوير وتحديث أسواقها المالية وترسيخ ودعم قواعد ونظم العمل فيها، وتحسين اللوائح والقوانين المنظمة للعمل، وتوفير المعلومات والحوافز المطلوبة لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة. وفي هذا الإطار، تابعت أسواق الأوراق المالية العربية خلال عام 1999 تطوير أطرها التشريعية والمؤسسية بما يتماشى مع المستجدات والتطورات على الصعيدين المحلي والدولي. ويهدف هذا التطوير في مجمله إلى زيادة كفاءة السوق المالي وتعزيز الدور الرقابي له، وتنشيط التعامل فيه. وقد شمل ذلك عدة أمور من أهمها، تعزيز الشفافية والإفصاح، وتطوير دور المستثمر المؤسسي، وتنويع وزيادة الأدوات الاستثمارية، كما شمل إدخال تعديلات على النظم الضريبية، ومكنة أنظمة التداول. كذلك تم تحقيق خطوات إيجابية في مسار التعاون والتكامل بين الأسواق العربية.

وقد انعكست هذه التطورات النوعية على أداء أسواق الأوراق المالية العربية خلال العام، حيث أظهر المؤشر المركب لصندوق النقد العربي في نهاية عام 1999 مقارنة مع عام 1998 تحسناً بلغت نسبته 9.8 في المائة. وارتفعت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في هذه الأسواق بما نسبته 21.5 في المائة لتبلغ في نهاية عام 1999 حوالي 149.4 مليار دولار، وارتفع عدد الشركات المدرجة إلى 1634 شركة. وفيما يتعلق بأحجام التداول، فقد ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة في هذه الأسواق بنسبة طفيفة بلغت 0.2 في المائة لتبلغ 35.6 مليار دولار. وفي المقابل انخفض عدد الأسهم المتداولة خلال الفترة نفسها بنسبة 25.1 في المائة ليبلغ حوالي 11.9 مليار سهم.

التجارة الخارجية والبيئية

شهدت التجارة الخارجية للدول العربية تحسناً ملحوظاً خلال عام 1999 نتيجة لارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية. فقد ارتفعت قيمة الصادرات العربية بنحو 19.8 في المائة بسبب زيادة الصادرات النفطية في الدرجة الأولى، لتبلغ 162.9 مليار دولار مقارنة مع 136 مليار دولار في العام السابق. وفي المقابل، سجلت قيمة الواردات العربية عام 1999 انخفاضاً طفيفاً عن مستواها في العام السابق لتبلغ 151.7 مليار دولار، حيث كان للركود الاقتصادي الذي شهدته الاقتصادات العربية المصدر الرئيسي للنفط عام 1998 أثر في هذا الانخفاض.

ومن جانب أداء التجارة الخارجية للدول العربية فرادى، تجدر الإشارة إلى ارتفاع قيمة صادرات الدول التي تنتم بقاعدة تصديرية أكثر تنوعاً بنسبة تقارب معدل زيادة الصادرات العالمية، ويعزى ذلك في جزء منه إلى زيادة الطلب على الواردات في دول منطقة اليورو، إثر انخفاض قيمة عملات منطقة اليورو مقابل الدولار، الأمر الذي أدى إلى انخفاض العملات العربية المرتبطة بها.

وبالنسبة لحصة التجارة العربية الخارجية في التجارة العالمية، فقد ارتفعت حصة الصادرات العربية في الصادرات العالمية لتبلغ نحو 2.9 في المائة مقارنة بنسبة قدرها 2.5 في عام 1998. وذلك نظراً لأن معدل نمو الصادرات العربية قد فاق بكثير معدل نمو الصادرات العالمية خلال العام. أما الواردات العربية، التي سجلت قيمتها انخفاضاً طفيفاً خلال عام 1999، فقد تراجعت حصتها في الواردات العالمية لتبلغ 2.6 في المائة مقارنة بنسبة 2.8 في المائة في العام السابق.

أما فيما يتعلق باتجاه التجارة العربية، فتشير البيانات الأولية إلى زيادة حصة الصادرات العربية إلى دول جنوب شرق آسيا نتيجة لاستعادة الانتعاش الاقتصادي في هذه الدول في أعقاب الأزمة المالية التي مرت بها. كما ارتفعت كذلك حصة الصادرات المتجهة لليابان التي ارتفع معدل النمو الاقتصادي فيها بدرجة ملحوظة في عام 1999. أما في جانب الواردات العربية فتظهر البيانات زيادة في نصيب الواردات من الولايات المتحدة، واليابان، والاتحاد الأوروبي. في حين حافظت حصة الواردات من دول جنوب شرق آسيا على مستواها في العام السابق تقريباً.

وبالنسبة للتجارة العربية البينية، فقد شهدت تحسناً خلال عام 1999 إذ ارتفعت قيمتها بمعدل بلغ نحو 2.7 في المائة مقارنة بالتراجع الذي بلغت نسبته 6.8 في المائة عام 1998. وذلك نتيجة لارتفاع أسعار النفط وزيادة التبادل التجاري خلال العام بين عدد من الدول العربية من بينها الجزائر وقطر والعراق.

موازن المدفوعات والدين العام الخارجي ونظم الصرف

تعزز أداء موازين المدفوعات والاحتياطيات الخارجية العربية في عام 1999، بفضل الزيادات الملحوظة التي تحققت في قيمة الصادرات النفطية، مع عودة أسعار النفط للارتفاع اعتباراً من شهر مارس، إثر قرار منظمة أوبك بضبط الإنتاج وما ترافق معه خلال العام من زيادة في الطلب العالمي على النفط.

وشمل تحسن أوضاع موازين المدفوعات العربية عناصرها الرئيسية، حيث تحول عجز الموازين التجارية وعجز موازين الحسابات الخارجية الجارية إلى فائض، بينما تقلص العجز بدرجة ملحوظة في الموازين الكلية، الأمر الذي أسهم في حدوث زيادة في حجم الاحتياطيات الخارجية الرسمية الإجمالية للدول العربية. وفي هذا الصدد، أسفر الميزان التجاري للدول العربية عن فائض في حدود 26.5 مليار دولار، بعد أن كان قد سجل عجزاً في عام 1998 هو الأول من نوعه خلال عقد التسعينات. ويعزى هذا الفائض بشكل أساسي إلى التحسن في الموازين التجارية للدول العربية الرئيسية المصدرة للنفط. وتجدر الإشارة، إلى أنه إلى جانب ارتفاع الصادرات العربية الإجمالية في عام 1999، فقد تراجع معدل نمو الواردات الأمر الذي عكس في جانب منه بدء ظهور أثر إجراءات ترشيد الإنفاق الحكومي وضبط الطلب الإجمالي التي طبقت للتكيف مع تدهور أسعار النفط في عام 1998 والذي استمر خلال الربع الأول من عام 1999.

ومن جانب آخر، فقد ارتفع العجز في ميزان الخدمات الإجمالي للدول العربية خلال عام 1999 مقارنة بعام 1998، الذي كان عجز هذا البند قد تقلص فيه إلى أدنى مستوى له خلال عقد التسعينات. وفي المقابل، تواصل خلال عام 1999 الانخفاض في عجز صافي التحويلات بدون مقابل لمجموع الدول العربية.

ولقد غطى الفائض في الموازين التجارية على الأثر الناجم عن الارتفاع في عجز الخدمات، وأدى إلى تحول العجز في موازين الحسابات الخارجية الجارية الذي بلغ نحو 26.2 مليار دولار في عام 1998 إلى فائض قدره 2.1 مليار دولار في عام 1999. ويمثل فائض الحسابات الخارجية الجارية المسجل في عام 1999، نحو 0.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، مقارنة بعجز بلغت نسبته نحو 5.1 في المائة في عام 1998.

وبفضل هذا التحسن في موازين الحسابات الخارجية الجارية أسفرت الموازين الكلية للدول العربية عن عجز في حدود 5.7 مليار دولار في عام 1999 مقارنة بعجز يقارب 11.1 مليار دولار في عام 1998. كما عادت الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول العربية للارتفاع لتصل إلى ما يربو عن 84.2 مليار دولار في عام 1999. ويذكر أن النمو في

الاحتياطيات الخارجية للدول العربية قد توقف في عام 1998، حيث شهد حجمها انخفاضاً هو الأول خلال الفترة منذ عام 1991.

وعلى صعيد المديونية الخارجية، سجل وضع المديونية الخارجية لمجموع الدول العربية المقترضة تحسناً نسبياً خلال عام 1999 مقارنة بالعام السابق وذلك كقيمة مطلقة وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. فقد انخفض إجمالي الدين القائم بالنسبة للدول العربية المقترضة من 157 مليار دولار في عام 1998 إلى 155.9 مليار دولار في عام 1999. كما انخفضت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي بنحو 3 نقاط مئوية لتبلغ 58 في المائة مقارنة بنحو 61 في المائة في عام 1998. وهي المرة الأولى التي ينخفض فيها مستوى هذا المؤشر إلى دون 60 في المائة منذ منتصف الثمانينات. كما سجلت نسبة خدمة الدين العام الخارجي للدول المقترضة إلى إجمالي الصادرات من السلع والخدمات انخفاضاً بنحو 2.6 نقطة مئوية عن مستواها في عام 1998 لتبلغ 17.1 في المائة.

وبالنسبة لنظم وأسعار الصرف، شهدت العملات العربية انخفاضاً في أسعار صرفها مقابل العملات الرئيسية وفي مقدمتها الدولار. فقد أدى انخفاض قيمة عملة اليورو التي دخلت السوق العالمية كعملة رئيسية عام 1999، إلى انخفاض قيمة العملات العربية المرتبطة بعملات منطقة اليورو. وانخفضت العملات العربية التي تتبع التعويم المستقل (أو الحر) وبنسب أعلى من انخفاض العملات العربية المرتبطة بعملات منطقة اليورو. في حين حافظت العملات الخليجية على قيمتها مقابل الدولار، مع انخفاض طفيف مقابل العملات الرئيسية الأخرى.

وقد شهدت السوق المصرفية للنقد الأجنبي في عدد من الدول العربية خلال عام 1999 تزايد عمليات البنوك المركزية فيها، وذلك بالنظر إلى عدد مرات تدخلها لتقليص حدة تقلبات قيمة العملة الوطنية.

القطاع المالي والمصرفي في الدول العربية وتحديات المرحلة المقبلة

أخذت الدول العربية تولي اهتماماً متعظماً لتطوير وإصلاح قطاعاتها المالية والمصرفية نتيجة لإدراكها المتزايد لأهمية الدور الذي يلعبه هذا القطاع في مسيرة التنمية. فهو يمثل القناة الأمثل لتعبئة المدخرات المحلية وحشدها وتوجيهها نحو القطاعات الأكثر كفاءة. كما يساهم في استقطاب الاستثمارات الأجنبية وفي إدارة المخاطر.

وتختلف أوضاع القطاع المالي والمصرفي فيما بين الدول العربية نظراً للاختلافات في مستويات الدخل بين هذه الدول واختلاف أوضاعها الاقتصادية عشية الإصلاحات وكذلك الاختلافات في أولويات السياسات التي تم تبنيها من قبل هذه الدول لإصلاح وتطوير وتحسين هذا القطاع. ففي دول مجلس التعاون، أدى التحول في طبيعة الاحتياجات التمويلية، وانحسار دور الحكومة كمصدر رئيسي لتمويل التنمية إلى بروز أهمية تطوير هذا القطاع لمقابلة هذه الاحتياجات. وفي معظم الدول العربية الأخرى، فإن جهود إصلاح القطاع أتت كجزء من جهود شاملة استهدفت تحقيق الاستقرار الكلي في

الاقتصاد وتنفيذ إصلاحات هيكلية واسعة من أجل تحرير الاقتصاد من القيود التي عانى منها وتحديث الأنظمة المعمول بها في مجالات المالية العامة والتجارة والصراف والأسعار.

وبصورة عامة، شملت الأهداف الرئيسية لإصلاح هذا القطاع في جميع الدول العربية خفض تدخل الحكومة وتعزيز قوى السوق في تخصيص الموارد، وتنمية قدرة المؤسسات على حشد الموارد المحلية، وتحسين كفاءة السياسة النقدية، وتعزيز المنافسة بين المصارف وتقوية أوضاعها المالية.

وتجري جهود الإصلاح على عدة مراحل، اشتملت في مراحلها الأولى على وقف العمل بسياسات الكبح المالي وإزالة القيود والضوابط الإدارية على أسعار الفائدة، والابتعاد عن الائتمان الموجه، وتطوير إدارة السياسة النقدية بإدخال العمل بالأدوات غير المباشرة، وكلها أمور تمت بصورة متوالية مع سرعة خطوات الإصلاحات في القطاع العيني ومع التقدم في تحقيق الاستقرار الكلي في الاقتصاد. وفي المراحل التالية، بدأ العمل بأمور أخرى على رأسها إعادة تأهيل المصارف العامة وتقليص مساهمة الحكومة في رؤوس أموالها، وتحديث وتعديل الأطر القانونية التي تحكم أعمال هذا القطاع، وتعزيز الرقابة على المصارف، وتحرير النشاط المصرفي، وإنشاء وتطوير أسواق الأوراق المالية.

وعلى الرغم من النتائج الملحوظة التي تم تحقيقها، كما يعكسه النمو الكبير في رؤوس أموال المصارف وأصولها والقيمة السوقية وأنشطة أسواق الأوراق المالية العربية، فإن القطاع المالي والمصرفي في الدول العربية لا يزال يعاني من عدد من التحديات المتبقية. ومن هذه التحديات صغر حجم المصارف العربية، ومساهمة القطاع العام الكبيرة في عدد من الدول العربية في هذه المصارف وارتفاع القروض المتعثرة. ومن هذه التحديات عدم تطور كل من السوق الثانوي ونظم المدفوعات في الدول العربية بالصورة الكافية. كذلك، فإن من هذه التحديات العوائق التي تعاني منها أسواق الأوراق المالية وخاصة القصور في الأطر التنظيمية والتشريعية، وضيق هذه الأسواق، وصغر أحجامها، وضعف أنشطة السوق الأولى، وتدني دقة الإفصاح وتدفق المعلومات.

وبالإضافة إلى ذلك، يواجه القطاع المالي والمصرفي في الدول العربية تحديات خارجية ناتجة عن التغيرات السريعة في البيئة الدولية أهمها ظاهرة العولمة واتفاقية الجاتس التي تستهدف فتح الأسواق المالية.

وتتطلب هذه التطورات على الدول العربية العمل على عدة محاور تشمل تطوير وإصلاح آليات هذا القطاع وأسلوب عمله، وتحرير التعامل المالي والمصرفي عبر الدول العربية لتعزيز المنافسة الإقليمية استعداداً لمواجهة المنافسة العالمية، واتخاذ إصلاحات واسعة وأكثر عمقاً من أجل تعزيز نمو وتطوير القطاع الخاص تتضمن الإسراع في عملية الخصخصة، وتحسين البنية التحتية والمحافظة على البيئة الاقتصادية الكلية المستقرة.

العون الإنمائي العربي

يعتبر العون الإنمائي العربي جانبا مهما من جوانب التعاون الاقتصادي بين الدول العربية من جهة وباقي الدول النامية من جهة أخرى، ويتميز بشروط ميسرة تتمثل في انخفاض سعر الفائدة، وطول فترتي السماح والسداد، وبالتالي ارتفاع عنصر المنحة فيه. ومن أبرز ما تتسم به معظم القروض المقدمة في هذا الإطار هو عدم تقييدها بشروط التوريد والتنفيذ من قبل الدول والمؤسسات المانحة وعدم تدخلها في السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية للدول المستفيدة. وبذلك يكتسب العون الإنمائي العربي دلالات مهمة ذات أبعاد تنموية وحضارية، خصوصا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن الدول العربية الرئيسية المانحة للعون هي دول نامية تعتمد على عائدات النفط، لمواجهة أعبائها والتزاماتها المالية الداخلية والخارجية بما في ذلك التزاماتها في إطار العون الذي تقدمه.

وقد بلغت المساعدات العربية الإنمائية الميسرة المقدمة من الدول العربية عام 1999 حوالي 2092 مليون دولار أمريكي، مسجلة بذلك ارتفاعا نسبته 52.9 في المائة عما كانت عليه عام 1998، وحوالي 176.7 في المائة عما كانت عليه عام 1997. وبالمقابل تمثل المساعدات الإنمائية المقدمة عام 1999 نحو 31 في المائة من حجم تلك المساعدات في عام 1990 وبذلك يبلغ إجمالي ما قدمته الدول العربية من مساعدات خلال الفترة 1970-1999 حوالي 107,740 مليون دولار بلغت مساهمة السعودية فيها 64.4 في المائة، والكويت 16.3 في المائة، والإمارات 10.5 في المائة بينما ساهمت الدول العربية الأخرى بالباقي.

وبلغت نسبة العون العربي إلى الناتج القومي الإجمالي للمانحين الرئيسيين لعام 1999 حوالي 0.8 في المائة، وبلغت هذه النسبة للكويت 1.2 في المائة، وللسعودية 1.1 في المائة، ولالإمارات 0.3 في المائة. وتقل هذه النسب عن تلك المقدمة في السنوات السابقة بسبب الضغوط الاقتصادية الناشئة عن انخفاض عائدات النفط التي أدت إلى عدم استمرار هذه الدول في تقديم نفس المستوى من العون.

واصلت مؤسسات وصناديق التنمية العربية الوطنية والإقليمية جهودها في دعم مشاريع التنمية في معظم الدول النامية. وبلغ إجمالي التزامات العمليات التمويلية لهذه المؤسسات لعام 1999 حوالي 2743 مليون دولار، ساهم الصندوق العربي فيها بنسبة 31.7 في المائة، والبنك الإسلامي 25.6 في المائة، والصندوق الكويتي 18 في المائة، وصندوق أبوظبي 7.9 في المائة، وصندوق الأوبك 7.2 في المائة، والمصرف العربي 4.2 في المائة والصندوق السعودي 3.0 في المائة وصندوق النقد العربي 2.4 في المائة. وبهذا بلغ المجموع التراكمي لالتزامات العمليات التمويلية لمؤسسات وصناديق التنمية العربية حتى نهاية عام 1999 حوالي 53.1 مليار دولار.

التعاون الاقتصادي العربي – منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

في مجال التعاون الاقتصادي، يعتبر البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أحدث إنجازات العمل الاقتصادي العربي المشترك. وقد دخلت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عامها الثالث في التنفيذ حيث قامت الدول الأربع عشرة الأعضاء في المنطقة، بحلول عام 2000، بخفض الرسوم الجمركية التي تفرضها بنسبة بلغت 30 في المائة من التعرفة الجمركية المطبقة في 1997/12/31. كما وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته (64) بتاريخ 1999/9/16 على قائمة الاستثناءات التي طلبتها ست دول، وذلك يعني أن هذه الدول تستثني تطبيق التخفيضات الجمركية على فئة من السلع لمدة ثلاث سنوات، يتم بعدها إلغاء الاستثناء، وذلك بغرض إعطاء الصناعات المحلية للسلع المثلثة لتلك المستثناءة فرصة لإعادة هيكلتها قبل فتحها للمنافسة العربية والأجنبية.

وعلى الرغم من انضمام غالبية الدول العربية إلى منطقة التجارة والتزامها بتطبيق التخفيضات الجمركية إلا أنه لا يزال هناك بعض العقبات المتبقية أمام استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فالدول الأعضاء لم تنطبق بعد إلى إزالة القيود غير الجمركية، وحصص وتخفيض الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، والانتهاج من وضع قواعد المنشأ التصيلية العربية. كما أن من العوامل الحاسمة في إنجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وجود قوانين وتشريعات محلية متشابهة للمنافسة وتنظيم الاحتكارات، وقوانين الاستثمار الأجنبي. ويعمل عدد من الدول العربية على وضع مثل هذه القوانين والتشريعات. ومما سيعزز تعزيز منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى توصل الدول الأعضاء إلى تقارب في هذه القوانين والتشريعات بما يحفز التبادل التجاري البيئي واستثمار رؤوس الأموال العربية في هذه المنطقة.

هذا، وإن البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لم يتضمن تحرير تجارة الخدمات. علماً بأن مناطق التجارة الحرة الإقليمية لم تعد تقتصر على تحرير تبادل السلع فحسب، بل وكذلك تحرير الخدمات التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتجارة السلع. ولذلك توجد الحاجة للإسراع في اتخاذ الخطوات التكميلية لتحقيق المزيد من المنافع الاقتصادية من إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وتتمثل هذه الخطوات في الشروع في التفاوض لتحرير تدريجي لتجارة الخدمات في القطاعات التي تعتبر الدول العربية مصدرة ومستوردة لبعضها البعض في هذه الخدمات، سواء كانت في مجال السياحة والسفر أو النقل والاتصالات والخدمات المصرفية والمالية الأخرى، الأمر الذي يترتب عليه ضرورة تحرير الاستثمارات المباشرة، وحق التواجد التجاري للشركات العربية في أسواق بعضها البعض، وإزالة القيود أمام حرية الانتقال لرجال الأعمال والمستثمرين العرب.

الاقتصاد الفلسطيني

على الرغم من الجهود الدؤوبة التي تبذلها السلطة الوطنية الفلسطينية لبناء مؤسسات الدولة وأطرها القانونية وتطوير المرافق العامة والبنى الأساسية والخدمات الحكومية، إلا أن شح الموارد المتاحة للسلطة، نتيجة التقلص الكبير في تدفق العون الخارجي، قد ألقى بظلاله على خطط التنمية الاقتصادية التي تعطي أولوية للاستثمار في البنى التحتية من أجل

خلق بيئة مناسبة لقيام القطاع الخاص بدور رائد في عملية التنمية الاقتصادية. فقد واصلت المساعدات والهبات المقدمة من الدول المانحة لبناء الاقتصاد الفلسطيني الناشئ وأعمار بنيته الأساسية تراجعها خلال عام 1999. وشمل هذا التراجع القروض الميسرة التي كانت تقدم بجانب الهبات والمنح والمعونات. وبلغت مدفوعات العون الأجنبي خلال هذا العام حوالي 274 مليون دولار مقابل 416 مليون دولار خلال العام الماضي، أي بنسبة انخفاض قدرها 34 في المائة. ويعود سبب هذا الانخفاض الملموس إلى انتهاء المرحلة الانتقالية في مايو 1999، دون ظهور أي بوادر لإقرار السلام المنشود في ضوء تعنت إسرائيل وعدم قيامها بالوفاء بالتزاماتها حيال الاتفاقيات الموقعة. وقد أدى ذلك بدوره إلى انخفاض الثقة بجدوى الاستثمار داخل الأراضي الفلسطينية.

وتشير التقديرات الأولية إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي قد انخفض إلى 361 دولار خلال عام 1999 مقارنة مع 387 دولار خلال العام الماضي، حيث لم يتجاوز معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي 6.3 في المائة بالأسعار الجارية، في حين ارتفع معدل نمو السكان خلال عام 1999 بنسبة 5.0 في المائة.

كما تشير البيانات إلى ارتفاع معدل الاستهلاك العام بنسبة 22 في المائة، وارتفاع الاستهلاك الخاص بنسبة 7.4 في المائة خلال عام 1999. وقد بلغ مجموع الاستهلاك خلال عام 1999 حوالي 6.0 مليار دولار ويشكل ما نسبته 126 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة معدلات الإنفاق العام نتيجة لتوظيف المزيد من العمالة في السلطة من ناحية، وتزايد الإنفاق الإداري من ناحية أخرى. فقد بلغ عدد العاملين في قطاعات الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 1999 حوالي 456 ألف عامل، يعمل 13 في المائة منهم في القطاع الزراعي، وبنسبة مماثلة في القطاع الصناعي، و18 في المائة في قطاع التشييد والبناء، و32 في المائة في قطاع الخدمات، علاوة على ذلك يعمل ما نسبته 24 في المائة في الإدارة العامة للسلطة الفلسطينية.

وفيما يتعلق باداء القطاعات الاقتصادية، يلاحظ تدني مساهمة القطاعات السلعية في الناتج المحلي إلى أقل مستوى لها خلال هذا العام مقارنة بالأعوام السابقة، حيث لم تتعد 35 في المائة مقابل 65 في المائة للخدمات. فقد انخفضت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي، لتصل إلى 12 في المائة، بعد أن كانت تشكل نحو 18 في المائة في المتوسط. كما انخفضت مساهمة قطاع التشييد والبناء إلى 10 في المائة بعد أن كانت تشكل حوالي 15 في المائة. وانخفضت كذلك نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي إلى 13 في المائة مقارنة مع 15 في المائة خلال العام السابق. وفي المقابل، ارتفعت نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي بنسبة كبيرة خلال هذا العام لتبلغ حوالي 65 في المائة، وأصبح هذا القطاع يوفر العمل لنسبة 56 في المائة من إجمالي العمالة الفلسطينية.

وفيما يتعلق بقطاع التجارة الخارجية، انخفضت صادرات السلع والخدمات الفلسطينية خلال عام 1999 بنسبة بلغت نحو 1.4 في المائة مقارنة مع عام 1998. حيث بلغت 1059 مليون دولار مقابل 1074 مليون دولار. وفي المقابل، ارتفعت الواردات الفلسطينية من السلع والخدمات بنسبة 4.2 في المائة، حيث بلغت 3923 مليون دولار خلال عام 1999 مقابل 3765 مليون دولار خلال العام الماضي. ونتيجة لاتساع الفجوة بين الصادرات والواردات من السلع والخدمات تزايد

العجز في ميزان تجارة السلع والخدمات خلال عام 1999، ليلعب حوالي 2864 مليون دولار، مقارنة مع 2691 مليون دولار خلال عام 1998.

وبالنسبة للجهاز المصرفي الفلسطيني، فقد شهد خلال عام 1999 تحسناً ملحوظاً في نشاطه مقارنة مع العام الماضي. فقد ارتفعت الموجودات المجمعة للمصارف خلال هذا العام إلى 3.9 مليار دولار مقارنة مع 3.3 مليار دولار، كما زادت الودائع بنسبة بلغت 18.5 في المائة، وتوسعت التسهيلات الائتمانية بنسبة 20.6 في المائة خلال هذا العام حيث تجاوز رصيدها 1005 مليون دولار. وارتفعت التسهيلات المقدمة لمختلف القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الفلسطيني.